

الاطار التقني نظرا لخصوصيه وحساسيه بعض المعطيات والمعلومات والتي من صلاحيه مرفق العدالة حفظها او تسليمها او اصدارها فقد تم الحرس والتأكيد على ضمان مستوى عالي من الامن المعلوماتي من خلال ادخال انظمه معلوماتية على درجة عالية من الدقة 3.1 قطاعيه لوزارة العدل قامت وزاره العدل بإنشاء شبكه قطاعيه مشكله من شبكات محليه داخلية على مستوى كل الجهات القضائية تضمن الاتصال الالكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعطيات بين مختلف مصالح القطاع وفق نظام الانترنت حيث تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية بعضها ببعض اضافه الى المحكمة العليا ومجلس الدولة تهدف هذه الشبكة الى انشاء ما يسمى بالجهات القضائية الافتراضية التي توفر الشباك الالكتروني الموحد تمت برمجتها في شهر سبتمبر 2004 العمل في انجازها سنة 2005 تم الانتهاء من المشروع سنة 2009 وفي اطار تحسين المستمر لمرفق القضاء وتجديد لأحكام القانون رقم 15 03 المؤرخ في واحد فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة كانت شبكه التطوير الأنظمة المعلوماتية ولتعميم الاستفادة من خدمات قضائية نوعيه عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومختلف الشركاء محامي المحضرين قضائيين ادارات عموميه نقاط الى اخره انشاء العديد من قواعد البيانات المركزية 1-قاعده بيانات خاصه بشهادة الجنسية وضعت حيز الخدمة في 20 01/ 2014 3-قاعده بيانات تسيير ومتابعه مشاريع الهياكل الأساسية وانجازها 5- خاصه بالأوامر بالقبض بالكف عن البحث 7- قاعده البيانات التسيير الالي للتنبيهات ضد اختطاف الاطفال 8- قاعده بيانات التصديق عن بعد للوثائق القضائية في المجال القضائي 13 وضع قيد الخدمة تقنيه السوار (ADN) لاستعمالها في الخارج 10- قاعده بيانات البصمات الوراثية الالكتروني في مجال الرقابة القضائية في سنة 2003 تم توزيع القطاع العدالة بمنصة للولوج لشبكه الانترنت بات نوعيه رفيعة وهي الأرضية التي تسمح بإواء وضمان تسيير ذاتي للاتصالات الإلكترونية وتعميم وصول المعلومات لكل موظفي العدالة من اجل تلبية ثم انشائه في اواخر MJUSTICE. DZ الاهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل المؤسسات المعنية وتأوي هذه الأرضية نوفمبر 2003 وكان يصدر باللغة الفرنسية لإعلام المواطنين بكل النشاطات وزاره العدل ومهامه وبرامجه والخدمات التي يقدمها للجمهور وقد عرف هذا من التحسينات خاصه بعد استحداث مديره العصرنة التي وضعت في اهتماماتها اصلاح الخدمة العمومية تحول موقع وزاره العدل بعد ذلك الى موقع لتقديم كل الخدمات في مجال العدالة وتطبيق القانون وذلك من خلال تخصيص فضاء لكل خدمه او انجاز او مستجدات جديده بقطاع العدالة وكانت البداية بتزويد جمهور المواطنين بمعلومات قانونيه حول mjustice. mjustice@infocasier. قضايا تهمهم كالمساعدة القضائية الكفالة رد الاعتبار طلب العفو الحصول على الجنسية المواطنين بخصوص خدمه طلب وتلقي صحيفه السوابق القضائية رقم ثلاثة عبر الانترنت 2.3 موقع الويب للمجالس القضائية في سعيها لتوسيع الاستفادة من تقنيات الاعلام والاتصال قامت وزاره العدل سنة 2005 الموقع الالكتروني تدريجيا للجهات القضائية والمحكمة العليا ومجلس الدولة بالإضافة الى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها وكذا مركز البحوث القانونية والقضائية يوجد حاليا موقع ويب لكل مجلس قضائي بعدد اجمالي 48 موقع الكتروني تقديم معلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية ولقد استفاد جميع المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها وجميع المديريات المركزية للوزارة من خدمات البريد الالكتروني اسم الجهة القضائية 3 مركز شخصنة شريحه الامضاء C- اسم اعبةه القضائية @mjustice.dz واخذت عناوينها الشكل الالكتروني تم استحداث مركز شخصنة شريحة الإمضاء الالكتروني والذي تم وضعه حيز الخدمة ابتداء من تاريخ 13 سبتمبر 2014 لغرض تبادل الوثائق عبر الطرق الإلكترونية و وامكانيه الاستغناء عن الدعائم الورقية هذا المركز الذي يتوفر على تجهيزات ومعدات عصريه يقوم بالمهام الأساسية التأليه 3 التكفل بأرسال المفاتيح المشخصة نحو مختلف الجهات القضائية 4 تسيير انظمه الشخصنة وقاعد بياناته 5 القيام بعملية التكوين والمرافقة لفائدة المستعملين